

## خلاصة

تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: تحليل للتقارير المقدمة من الدول في عام ٢٠٠٣

إيلي كيتوماكي  
و فاليري يانكي - واين

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح  
جنيف، سويسرا



## شكر و تنويه

هذا التقرير هو مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير)، بالتعاون مع مشروع الدراسة الاستقصائية بشأن الأسلحة الصغيرة، كجزء من مشروع بعنوان "تنمية القدرات اللازمة للإبلاغ في ما يتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة". وقد أسهم عدد من الحكومات والمنظمات والأفراد في هذا الجهد من خلال تقديم الدعم المالي والمشورة والتشجيع.

ونود أولاً أن نعرب عن امتناننا لحكومات سويسرا والمملكة المتحدة والنرويج لما قدمته من دعم مالي أتاح تنفيذ هذا المشروع. كما نعرب عن امتناننا لجميع أولئك الذين أسهموا، من خلال دعمهم المعنوي والفكري، في إنجاز هذه الدراسة.

وقد حظي المشروع بتشجيع وتوجيه من قبل باتريسيا لويس (مديرة اليونيدير) وكريستوف كارل (نائب مديرة اليونيدير) كانت لهما قيمة عظيمة في العملية بأكملها. كما أننا في اليونيدير نود أن نعرب عن شكرنا لنيكولا جيرار وستيف تولوي لمساهمتهما في هذا العمل، ولأنيتا بليترى لقيامها بإنتاجه. وقد قدم كل من الباحثين المساعدين انطونينو أدامو وأن مارليت مساعدة قيمة في جمع المعلومات والتحقق من الوقائع، بينما تولى كيري ميز، براعة، مراجعة مخطوطة النص وتحريرها، وقد أبلى في ذلك بلاءً حسناً.

ونحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشعر ببالغ الامتنان لميكيكو ساوانيشي ومارتن نورتسفين لما قدماه من مساعدة وأبدياه من تعليقات مفيدة في العملية كلها. كما نتوجه بالشكر، بصفة خاصة، إلى أمانة مشروع الدراسة الاستقصائية بشأن الأسلحة الصغيرة لما قدمته من مساعدة تقنية في تحليل التقارير واستعراض عدة أجزاء من مشروع النص. ولهذا الغاية، نود أن نشكر، بصفة خاصة، كريستينا ويلي وبيتر باتشلور وغلين ماكدونلد وأرون كارب وأنا حاكمي.

وإننا نعرب عن بالغ امتناننا لكل من شارك في هذه العملية. ونحن وحدنا نتحمل المسؤولية عن جميع الأخطاء في التفسير أو في عرض الوقائع.



## خلاصة

يحدوني أمل قوي بأن تستفيد الدول على أفضل وجه من نتائج هذا التحليل من أجل تعزيز التزامها بالإبلاغ عن سير تنفيذ برنامج العمل وأن تتخذ خطوات ملموسة لتدعيم الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بجميع جوانبه.

الدكتور كونيكو اينوغوشي

السفير، الممثل الدائم لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح  
(٢٠٠٢-٢٠٠٤)

رئيس الاجتماع الأول من اجتماعات الدول التي  
تُنظَّم كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل،  
تموز/يوليه ٢٠٠٣



## مقدمة

إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قد شكل علامة فارقة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد اتفقت الدول على مجموعة واسعة النطاق من الالتزامات المشتركة وأنشأت آلية متابعة تشجع جميع البلدان على تبادل المعلومات بشأن التقدم المحرز.

وفي عام ٢٠٠٣، قامت ١٠٣ دول من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٩١ دولة بتقديم تقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، من خلال إدارة شؤون نزع السلاح، بشأن تنفيذها لبرنامج العمل، وعرضت هذه التقارير على أول اجتماع من اجتماعات الدول التي تنظم كل سنتين. وتتفاوت التقارير تفاوتاً واسعاً من حيث طولها ومستوى التفاصيل والمواضيع التي تناوَلها. وفي حين أن بضع دول لم تقدم سوى رسائل مقتضبة تكرر فيها الإعراب عن تأييدها لبرنامج العمل، فإن دولاً أخرى قد سعت إلى تناول جميع جوانب برنامج العمل تقريباً. وقد بات واضحاً من شكل بعض التقارير أن رزمة تدابير المساعدة في مجال الإبلاغ التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بالتعاون مع مشروع الدراسة الاستقصائية بشأن الأسلحة الصغيرة، فضلاً عن المخطط التفصيلي للمصفوفات الذي وضعته الولايات المتحدة، كانت مفيدة في توجيه الدول فيما يتصل بإعداد تقاريرها الوطنية.

والمقصود بهذه الدراسة هو تكملة مشروع أكبر نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بعنوان "تنمية القدرات اللازمة للإبلاغ في ما يتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة" الذي يتضمن مبادئ توجيهية ونموذجاً مقترحاً للإبلاغ عن التدابير المتخذة لتنفيذ برنامج العمل.

والهدف من هذه الدراسة هو التحقق من المستويات الراهنة للالتزام الدول ببرنامج العمل من خلال استعراض مختلف المبادرات الوطنية الجارية. كما أن الهدف

منها هو تسليط الضوء على مواطن القوة والفتوحات في عملية الإبلاغ. فالطابع المتباين للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية يجعل من الصعب إجراء تقييم واضح للسياسات الوطنية الموضوعية من أجل تنفيذ برنامج العمل. ومع ذلك، فإن من شأن هذه الدراسة أن تساعد في تحديد المجالات التي يلزم فيها إحراز تقدم. كما يمكن للدراسة أن توجه ما تبذله الدول من جهود لتنمية القدرات والتدريب من أجل التخلص من الخطر الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن للدراسة أيضاً، أن تزود الدول والمنظمات الدولية بالمعلومات اللازمة لتكييف تقديم المساعدة تبعاً لذلك.

### ملخص المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية

من بين البلدان التي قدمت تقارير وطنية في عام ٢٠٠٣ وعددها ١٠٣ بلدان، هناك نحو:

- ٧٩ في المائة تشير إلى وجود وكالات تنسيق وطنية أو نقاط اتصال وطنية، بدرجة ما؛
- ٩٠ في المائة تشير إلى وجود تشريعات وطنية تنظم مراقبة الأسلحة الصغيرة على المستوى الوطني؛
- ٨٧ في المائة تتناول إلى حد ما مسألة الضوابط على الاستيراد والتصدير والنقل؛
- ٥٠ في المائة تتناول التشريعات القائمة بشأن أنشطة السمسرة أو تصف العقوبات التي تفرض على ممارسي أنشطة السمسرة غير المشروعة؛
- ٧٨ في المائة تشير إلى بعض جوانب وضع العلامات واقتفاء الأثر؛
- ٧٥ في المائة تتناول مسألة جمع الأسلحة وتدميرها؛
- ٧١ في المائة تشير إلى إدارة المخزونات وأمنها؛
- ٤١ في المائة تشير إلى الأسلحة الفائضة كموضوع مستقل عن موضوع إدارة المخزونات وأمنها؛
- ٥٧ في المائة تشير إلى جهود التوعية العامة؛

- ٣٥ في المائة تتناول برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال وصف أنشطة المشاريع المتصلة بمثل هذه البرامج؛
- ٩ في المائة تشير إلى الاحتياجات الخاصة للأطفال المتأثرين من جراء الصراع المسلح.

ويتضح مما تقدم أن ضوابط التصدير والاستيراد والنقل والتشريعات الوطنية قد شكلت الموضوعين اللذين كان تناولهما الأكثر تواتراً ضمن مواضيع برنامج العمل. أما المواضيع التي كان تناولها الأقل تواتراً فهي معالجة احتياجات الأطفال المتأثرين من جراء الصراع المسلح؛ وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وفوائض المحزونات الحكومية؛ وأنشطة السمسرة. وتنبغي ملاحظة أن بعض القضايا مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن معالجة احتياجات الأطفال المتأثرين من جراء الصراع المسلح، لا تنطبق على الكثير من الدول من حيث تطوير البرامج الوطنية للتنفيذ.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجرد الإشارة إلى مختلف المواضيع لا يعنى بالضرورة التنفيذ الفعلي. إلا أن الإشارات الواردة في التقارير يمكن أن تبين ما هي القضايا التي اجتذبت أكبر قدر من الاهتمام، والقضايا التي يُتصور أنها تثير أكبر قدر من المشاكل. وبصورة عامة، يتم إبراز مواطن القوة في الممارسات الوطنية أكثر بكثير مما يتم إبراز المشاكل المواجهة.

## التنفيذ على المستوى الوطني

وفيما يتعلق بنقاط الاتصال الوطنية ووكالات التنسيق الوطنية، يشار إلى أن بعض البلدان، وبخاصة في منطقة أفريقيا جنوبي الصحراء، قد جمعت إلى حد كبير وظائف نقاط الاتصال ووكالات التنسيق هذه ضمن مؤسسة واحدة. ومن شأن هذا الإجراء أن يكفل بذل جهد متضافر بين أنشطة التنسيق داخل الدول وفيما بينها في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من انتشارها. أما الإدارات الحكومية المعنية بعمل نقاط الاتصال و/أو وكالات التنسيق

الوطنية والتي أشير إليها في أكثرية الحالات فهي إدارة الشرطة الوطنية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، ووزارة الأمن العام.

ولا يتضمن برنامج العمل أية التزامات محددة بالمحافظة على اللوائح الوطنية المتصلة بحملة المدنيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو بتعزيز هذه اللوائح. ومع ذلك، فإن هناك نحو ٧٠ بلداً تقدم معلومات فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها من قبل المدنيين.

وبالرغم من أن هناك عدداً من التقارير التي تتناول تحديداً التشريعات الوطنية المتعلقة بالصادرات/الواردات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسلطة إصدار التراخيص ذات الصلة، فإن هناك نقصاً في التفاصيل فيما يتعلق بتراخيص التصدير والاستيراد، فضلاً عن شهادات المستخدمين النهائيين وشهادات النقل. ولم تول الدول سوى القليل من الاهتمام للتدابير الوطنية المتعلقة بالمرور العابر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعمليات نقلها وإعادة نقلها. وعلى الرغم من أن عدداً من الدول تشير إلى عمليات وضع العلامات وحفظ السجلات واقتفاء الأثر، فإن المعلومات الواردة في التقارير تدل على أن ثمة نقصاً في التنفيذ الفعال في هذا المجال. ومن ثم فإن المشكلة المشتركة، التي حددها البلدان النامية بصفة خاصة، تتمثل في وجود منتجين سربيين يصنعون أسلحة محلية (مرتبلة) الصنع غير مُعلّمة بعلامات.

وقد تم تنفيذ برامج لجمع الأسلحة وتدميرها وبرامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عدة بلدان منذ عام ٢٠٠١، ولا سيما في شرق وجنوب شرق أوروبا، وفي منطقة المحيط الهادئ، وأمريكا الجنوبية، وأفريقيا جنوبي الصحراء. ومن جهة أخرى، قلما تورد الدول في تقاريرها الوطنية إشارات محددة إلى مسألة معالجة احتياجات الأطفال المتأثرين من جراء الصراع المسلح. وبالتالي فإن خمس دول فقط تحدد المشاريع التي تقوم بتمويلها فيما يتعلق بهذا الموضوع، في حين أن أربع دول فقط تصف نفسها بأنها متأثرة بهذه المشكلة.

وفي حين أن بعض البلدان المتقدمة قد تناولت على نحو وافٍ مسألة الشروط اللازمة لإدارة المخزونات إدارة فعالة وموثوقة، فإن الإشارات إلى هذه المسألة، وبخاصة

من قبل الدول الأشد تأثراً، كانت غامضة. كما أن الإشارات إلى التدابير الوطنية المتعلقة بفواتض المخزونات الحكومية كانت، بصورة عامة، مبهمه.

وفي التقارير الوطنية لعام ٢٠٠٣، يحدد عدد من البلدان وجود حاجة إلى المساعدة المالية والتقنية، وبخاصة من أجل الحد من الإنتاج غير المشروع للأسلحة، وتنفيذ برامج التوعية العامة، وبناء القدرات لصالح الوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين فضلاً عن التخزين المأمون للأسلحة وتدميرها.

### التنفيذ على المستويين الإقليمي والعالمي

ثمّة اعتراف متزايد بالحاجة إلى بلورة رؤى إقليمية وعالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة؛ وقد أخذت هذه الآليات تنشأ ببطء. فالدول تعمل على إقامة وتعزيز علاقات التعاون والشراكة على جميع المستويات ومع المنظمات الإقليمية والدولية فضلاً عن المجتمع المدني.

وبالرغم من أن عدداً من الاتفاقات أو الصكوك الإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لم تتجاوز مرحلة الإعلان عنها، فإن أغلبية الدول قد أبدت التزامها بمثل هذه الصكوك. وقد أُبلغ عن الاضطلاع، ضمن أطر إقليمية أو اتفاقات ثنائية، بأنشطة تتصل بالتعاون الجمركي عبر الحدود وإنشاء شبكات لتقاسم المعلومات فيما بين الوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين، ووكالات مراقبة الحدود والمراقبة الجمركية.

واستناداً إلى المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية لعام ٢٠٠٣، يبدو أن عدداً من البلدان الأشد تأثراً بالمشاكل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد حصلت على دعم مالي وتقني من منظمات دولية غير حكومية، ومن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والبلدان المانحة. وقد تم توجيه الاهتمام والمساعدة، بصفة خاصة، نحو السياسات المتعلقة بأربع قضايا رئيسية هي: (١) برامج جمع الأسلحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ و(٢) إدارة المخزونات وأمنها؛ و(٣) التنسيق الجمركي عبر الحدود وشبكات تقاسم المعلومات فيما بين الوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين ووكالات مراقبة الحدود والمراقبة الجمركية؛ و(٤) بناء القدرات والبحوث. أما

المجالات التي اجتذبت أقل قدر من المساعدة فكانت: التشريعات، ووكالات التنسيق الوطنية، والشفافية.

### استنتاجات

على الرغم من وجود بعض جوانب القصور، تحرز بلدان عديدة تقدماً ملحوظاً في تنفيذ برنامج العمل. وهناك تطورات إيجابية تحدث، وبخاصة فيما يتعلق بمراجعة القوانين والإجراءات الإدارية الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وجمع الأسلحة وتدميرها، وبرامج التوعية العامة. ومن شأن التقدم النسبي الذي أحرز في تنفيذ برنامج العمل على مدى فترة سنتين فقط أن يشجع الدول الأخرى على تعزيز جهودها في هذا الصدد والإبلاغ عن إجراءاتها.

ولذلك فإن التقارير الوطنية تشكل أداة بالغة الأهمية لتعزيز التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. فالتقارير الوطنية لا تتيح فقط تعزيز تبادل المعلومات فيما بين الدول من أجل الإعلان عن امتثالها لالتزاماتها، بل إن الإبلاغ يشجع الدول أيضاً على اتخاذ المزيد من الإجراءات للقضاء على الخطر الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والتصدي لما يتصل بها من قضايا.

### توصيات

#### توصيات بشأن عملية الإبلاغ عموماً

- تشجّع جميع الدول على تقديم تقارير وطنية سنوية وعلى ضمان اتساق عملية الإبلاغ.
- تشجّع جميع الدول على تحسين نوعية تقاريرها - من خلال القيام مثلاً بعرض تفاصيل المشاكل التي تواجه بلداناً محددة، والحاجة إلى المساعدة أو القدرات الخاصة، وأي استعداد لتقديم المساعدة في مجالات محددة.
- تشجّع جميع الدول على تضمين تقاريرها الوطنية قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦ فرعاً يتناول الأفكار حول "المضي قدماً" -

أي أفكار حول ما هو متوقع من برنامج العمل وما هو الذي تريد البلدان أن تركز عليه في المستقبل.

- يمكن للدول أن تنظر في مواءمة عملية الإبلاغ المتعلقة ببرنامج العمل مع غيرها من آليات الإبلاغ الإقليمية المناسبة (مثل إعلان نيروبي).
- وإذا كانت مواءمة عملية الإبلاغ المذكورة أعلاه غير ممكنة عملياً، يمكن للدول أن تنظر في إضافة ما قدمته إلى هيئات أخرى خلال السنة نفسها من معلومات أخرى بشأن المبادرات والمواضيع المتصلة بالأسلحة الصغيرة. فعلى سبيل المثال، أرفقت بعض الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتقاريرها الوطنية بشأن تنفيذ برنامج العمل، معلومات عن مسألة إدارة المخزونات وأمنها كانت قد أبلغت عنها ضمن إطار منظمة التعاون والأمن في أوروبا.

### توصيات محددة تتعلق بمواضيع مختلفة

#### توصيات فيما يخص نقاط الاتصال ووكالات التنسيق الوطنية

- ينبغي للدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تنظر في تقديم تفاصيل عن نقاط الاتصال الوطنية الخاصة بها لإدراجها في سجل إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح الذي يُستخدم كنقطة مرجعية للدول.
- يمكن للدول، وبخاصة في البلدان النامية والمتأثرة، أن تنظر في تخصيص بند ميزانية من النفقات الوطنية لعمل وكالات التنسيق الوطنية، إذ إن ذلك يدل على التزام الحكومة وعلى شعور بالملكية.

#### توصيات بشأن الإجراءات التشريعية/الإدارية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

- ينبغي للدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تنظر في موافاة إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بنسخ من جميع تشريعاتها الوطنية ذات

- الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لكي تكون هذه النسخ متاحة على الموقع الإلكتروني لإدارة شؤون نزع السلاح.
- سيكون من المفيد أن تنظر الدول في الإبلاغ عن أنظمتها الوطنية المتعلقة بالذخائر والمتفجرات والتي غالباً ما تشكل جزءاً لا يتجزأ من برامجها الوطنية الخاصة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
  - كما يمكن للدول أن تنظر في تقديم بيانات واضحة حول الكيفية التي تنظم بها المرور العابر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعمليات نقلها وإعادة نقلها وذلك من أجل تجنب تحويل هذه الأسلحة إلى مناطق يفرض فيها حظر عليها أو إلى منتهكي حقوق الإنسان والمجموعات الإجرامية.
  - وتشجّع الدول على الإبلاغ عن التقدم المحرز في بناء القدرات المؤسسية ضمن الوكالة المنفذة؛ إذ يمكن للدول مثلاً الإبلاغ عن استراتيجياتها الرامية إلى إعداد الموظفين الأكفاء في مجال إنفاذ القوانين للتصدي للقضايا القانونية التي يلزم التصدي لها من أجل مكافحة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع. وهذه الاستراتيجيات يمكن أن تكون مفيدة كمرجع لأفضل الممارسات و/أو الدروس المستفادة.

#### توصيات تتعلق بالصادرات والواردات وعمليات النقل

- تشجّع جميع الدول على تقديم تقارير موضوعية يمكن أن تشمل:
  - أنواع شهادات المستخدمين النهائيين اللازمة لتصدير الأسلحة؛
  - المعايير التي يتم على أساسها إصدار تراخيص التصدير؛
  - بيان ما إذا كانت الدولة تنتج و/أو تصدر أسلحة صغيرة؛
  - إحصاءات عامة بشأن تصدير/استيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- وهذه المعلومات يمكن أن تكون مفيدة كمرجع لأفضل الممارسات و/أو الدروس المستفادة.

- وفي الحالات التي تقدم فيها الدول إلى محفل آخر (مثل قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات تجارة السلع الأساسية) بيانات فيما يتعلق بالواردات/الصادرات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشجّع الدول على النظر في مواءمة بعض جوانب هذه البيانات مع المعلومات الواردة في تقريرها الوطني بشأن تنفيذ برنامج العمل.

#### توصية بشأن وضع العلامات وحفظ السجلات واقتفاء الأثر

- ينبغي للدول والمنظمات الدولية التي هي في وضع يسمح لها بذلك أن تنظر في تقديم المساعدة لأغراض جمع البيانات ووضع سجل للأسلحة، حيث إن هذه المجالات هي، كما أبلغ عدد من الدول، في أمس الحاجة لبناء القدرات.

#### توصيات بشأن أنشطة السمسرة المتعلقة بالأسلحة

- خلال الفترة المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦، سيكون من المفيد وضع معايير مشتركة للوائح المنظمة لأنشطة السمسرة، وهي معايير يمكن التوصل إليها من خلال تقاسم المعلومات والخبرات الجمعة من أكبر عدد ممكن من البلدان أو المناطق فيما يتعلق باللوائح المنظمة لأنشطة السمسرة.
- وينبغي للدول أن تنظر في الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنظيم أنشطة السماسرة من خلال إدخال تغييرات على تشريعاتها الوطنية أو إجراءاتها الإدارية القائمة. إذ يمكن للدول مثلاً أن تبلغ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتعريف أنشطة السمسرة المشروعة وغير المشروعة، وقضية الولاية القضائية المتجاوزة للحدود الإقليمية، وفرض الجزاءات المناسبة، وكذلك التقدم المحرز على صعيد التعاون الدولي في منع أنشطة السمسرة غير المشروعة المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها.

### توصية فيما يتعلق بجمع الأسلحة

- قد يكون من المفيد أن تشمل التقارير المتعلقة بجمع الأسلحة على تقييم لما إذا كانت هذه البرامج تعالج معالجة وافية مسألة السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية التي تغذي الرغبة في الحصول على الأسلحة أو الاحتفاظ بها حتى بعد انتهاء النزاع.

### توصية فيما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- ينبغي للدول الخارجه من نزاعات أن تنظر في تقديم المزيد من البيانات عما تحتاج إليه من مساعدة فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأن تحدد الاحتياجات بأقصى قدر من الدقة من أجل إعطاء المانحين المحتملين فكرة محددة عما هو مطلوب وعما إذا كان ذلك يتناسب مع قدراتهم على تقديم المساعدة.

### توصية فيما يتعلق بمعالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال المتأثرين من جراء الصراع المسلح

- تشجّع الدول على الإبلاغ بصورة محددة عن الكيفية التي عالجتها الاحتياجات الخاصة للأطفال المتأثرين من جراء الصراع المسلح، وبخاصة فيما يتعلق بجمع شمل الأسر، وإعادة إدماج المقاتلين من الأطفال في المجتمع وإعادة تأهيلهم على النحو المناسب.

### توصية فيما يتعلق بإدارة المخزونات وأمنها

- تشجّع الدول على أن تبين بوضوح ما تحتاج إليه من دعم (إن كانت لديها حاجة) لأغراض التخزين المأمون للمخزونات والفوائض

الحكومية وتدميرها. ومن شأن هذا أن يساعد الدول المانحة والمنظمات الدولية على تقديم المساعدة المناسبة.

#### توصية فيما يتعلق ببرامج التوعية العامة

- تشجّع الدول على تقديم أمثلة عن البرامج التثقيفية والتربوية والتدريبية أو برامج التوعية العامة التي وضعتها من أجل تعريف الجمهور بالآثار السلبية لثقافة السلاح وإساءة استخدام الأسلحة. ويمكن للدول أيضاً أن تبلغ عن الكيفية التي عاجلت بها العوامل الاجتماعية – الاقتصادية المؤثرة في الطلب على الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة. وهذه المعلومات يمكن أن تكون مفيدة كمرجع لأفضل الممارسات و/أو الدروس المستفادة.

#### توصيات فيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية والعالمية

- ينبغي للدول أن تنظر في تقديم المزيد من التفاصيل بشأن تعاونها داخل الأقاليم وفيما بينها فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة وما يتصل بها من قضايا (مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو الإرهاب). وينبغي لها أن تدرج أية مزايا محددة مثل:
  - إمكانية الحصول على الخبرة من مناطق أخرى فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
  - تحسين الربط الشبكي وتبادل المعلومات من خلال التعاون عبر الحدود؛
  - تعبئة الموارد؛
  - زيادة مواءمة السياسات والبرامج.
- وينبغي للدول أن تنظر في الإبلاغ عما أحرزته من تقدم في مواءمة التشريعات والسياسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

على المستويات الإقليمية أو دون الإقليمية من أجل الحد من خطر انحراف مسار الأسلحة خلال عمليات النقل المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود فضلاً عن المساعدة في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. ويمكن عندئذ للمنظمات الدولية ذات الصلة، والخبراء، والمؤسسات المالية المختصة، والجهات المانحة، والمنظمات الدولية والإقليمية التي هي في وضع يسمح لها بذلك، أن تشجع هذه المبادرات وتدعمها.

• وتشجّع الدول على الإبلاغ عما أحرزته من تقدم في إدماج برامج الأسلحة الصغيرة ضمن الأولويات الإقليمية مثل القضاء على الفقر، والحد من العنف المسلح والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهذه المعلومات يمكن أن تكون مفيدة كمرجع لأفضل الممارسات و/أو الدروس المستفادة.

• ويمكن للدول أن تنظر في زيادة توجيه أنشطة بناء القدرات والتدريب لصالح البرلمانيين ونقاط الاتصال الوطنية بشأن الأسلحة الصغيرة، والمسؤولين عن إنفاذ القوانين، والمجتمع المدني من خلال المنظمات الإقليمية.

• وتشجّع الدول، وبخاصة الدول في المناطق المتأثرة، على النظر في إنشاء "صندوق خاص بالأسلحة الصغيرة" يخصص تحديداً للبرامج المتعلقة بالأسلحة الصغيرة من خلال المنظمات الإقليمية، حيث إن إمكانية الحصول على التمويل لأغراض البرامج المتعلقة بالأسلحة الصغيرة محدودة. ومن جهة أخرى، ينبغي للمؤسسات المالية المختصة، والجهات المانحة، والمنظمات الدولية والإقليمية التي هي في وضع يسمح لها بذلك أن تنظر بجدية في تعزيز ودعم هذه الصناديق الخاصة بالأسلحة الصغيرة من أجل مساعدة المجتمعات والمناطق المتأثرة.

-----